

التحول البرامجي: تقييم تطبيق سياسات النوع الاجتماعي وخطط العمل الخاصة باليونسف

في أي سياق يأتي هذا التقييم، وما سبب أهمية المساواة بين الجنسين؟

إن المساواة بين الجنسين أولوية عالمية، ومع ذلك فلم يحقق أي بلد حتى الآن الغايات التي نصّ عليها **الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة**. ويستلزم تطبيق جدول عمل النوع الاجتماعي دوراً قيادياً من الحكومات والمنظمات، ومنها منظمتنا اليونسف التي تعتبر فاعلاً رئيسياً في منظومة الأمم المتحدة. تستند جهود اليونسف حول النوع الاجتماعي إلى أطر دولية منها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة — إلى جانب الالتزامات الإنسانية. وضمن 'خطة العمل الشاملة لنظام الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة' (UN-SWAP)، تقدّم اليونسف تقارير عن 17 مؤشراً يتعلق بالنوع الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على التمييز (الغاية 1 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (الغاية 2 من الهدف 5).

وهي تعبير صريح عن طموحات المنظمة في صناعة التغيير الجذري للنوع الاجتماعي «بالعمل الحثيث على إزالة الحواجز الهيكلية الكامنة التي تحافظ على التفاوتات — ومنها التقاليد الضارة المقبولة مجتمعيًا وهيكل القوة المبنية على النوع الاجتماعي». وهي تعترف بالتنوع المبني على النوع الاجتماعي، وتقترح تعزيز حقوق الفتيات اليافعات وتعميق الشراكات مع منظمات حقوق النساء والفتيات بحلول عام 2030. المساواة بين الجنسين هي محور جامع للكثير من المحاور، ومبدأ أساسي، واستراتيجية تغيير ضمن خطة اليونسف الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وأما خطط العمل للنوع الاجتماعي فهي ترافق سياسات النوع الاجتماعي وهدفها دعم تنفيذها.

تلتزم اليونسف بالمساواة بين الجنسين حسب نص سياسات النوع الاجتماعي لليونسف (2021-2030) وخطتي العمل للنوع الاجتماعي الثانية (2018-2021) والثالثة (2022-2025). وتتبع المنظمة مساراً ثنائياً لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع البرامج وغير خمسة مجالات للأهداف في الخطة الاستراتيجية لليونسف ومن خلال البرمجة الهادفة بما يتعلق بالنوع الاجتماعي. وتدمج اليونسف أيضاً منظور النوع الاجتماعي داخل المنظمة كي تكون أنموذجاً يمثل التغيير المنشود. وتلتزم سياسات النوع الاجتماعي لليونسف «برؤية أكثر جرأة وطموحاً للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع الأطفال واليافعين والنساء».

تلتزم سياسات النوع الاجتماعي لليونيسف برؤية أكثر جرأة وطموحاً للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع الأطفال واليافعين والنساء

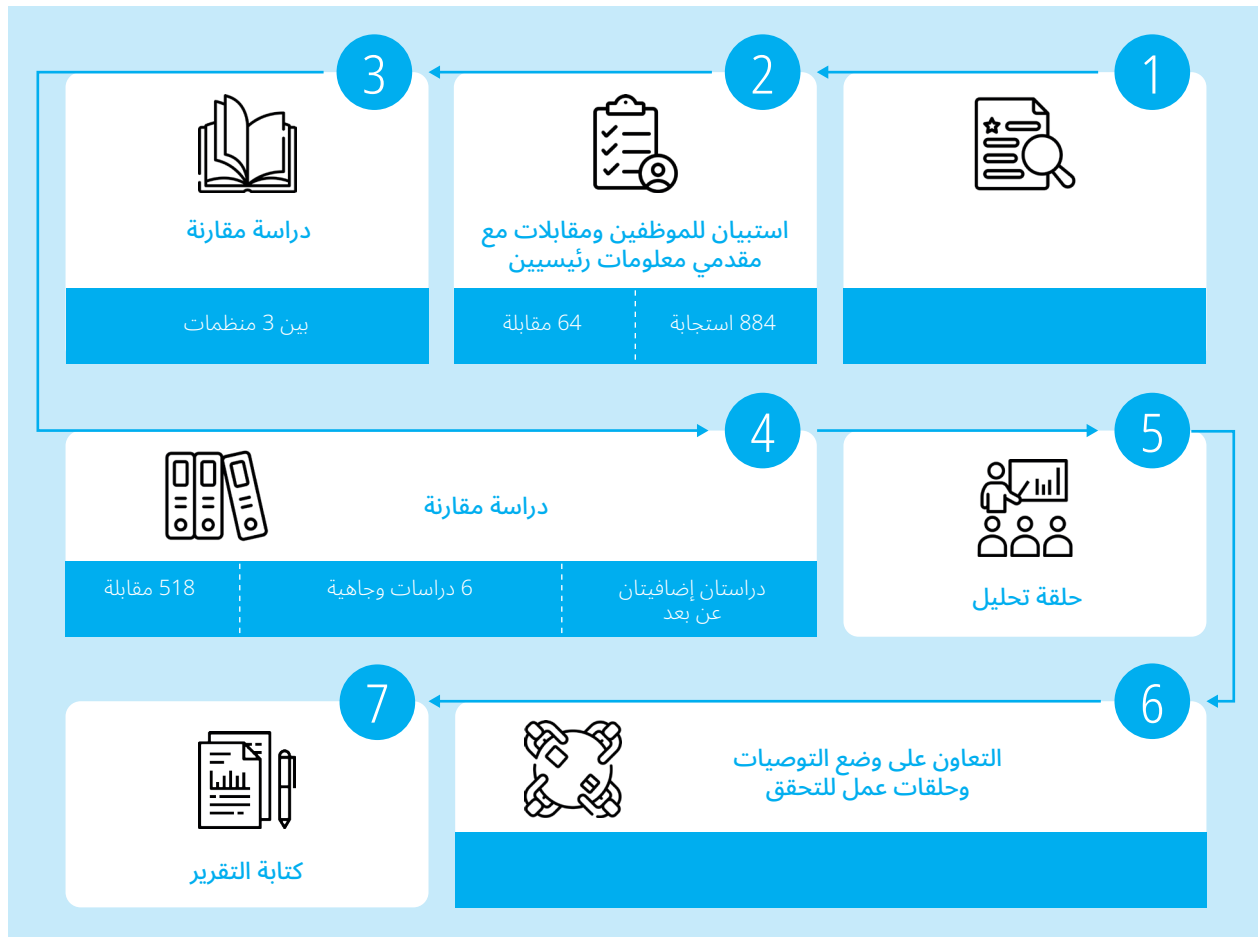
شمل التقييم ثلاثة مجالات رئيسية من الأسئلة؛ (1) سياسات النوع الاجتماعي الحالية والإطار المفاهيمي لخطة العمل للنوع الاجتماعي الثالثة بهدف تقييم مدى الإدماج الاستراتيجي لمنظور النوع الاجتماعي عبر المنظمة؛ و(2) التغييرات المؤسسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وعوامل تمكين الأداء لفحص كيفية دعم سياسات وممارسات وأنظمة اليونيسف للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين؛ و(3) النتائج البرمجية وإدراج المساواة بين الجنسين عبر برامج اليونيسف، لا سيما لتعزيز قيادة ورفاه الفتيات واليافعات.

لتقييم التقدم المحرز وإظهار ذلك في البرمجة المستقبلية، قام مكتب التقييم في اليونيسف بطلب إجراء تقييم عالمي استراتيجي لسياسات النوع الاجتماعي وخطط العمل للنوع الاجتماعي لليونيسف. وكان الهدف هو تقييم مدى دمج اليونيسف للمساواة بين الجنسين في أطر التوجيهات القياسية داخل المنظمة وعبر برامجها للفترة 2018-2023، بهدف الاستفادة من ذلك في صياغة الخطة الاستراتيجية للنوع الاجتماعي الجديدة وخطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة 2026-2029، وتعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي داخل المنظمة.

طرق جمع البيانات وتحليلها

مختلفة لتحديد الممارسات الجيدة وطرق عملية للاستجابة لبعض التحديات التي واجهتها اليونيسف في دمج منظور النوع الاجتماعي؛ و(4) ست دراسات وجاهية في البلدان ودراسي حالة إضافيتين عن بُعد شارك فيها 518 من مقدمي المعلومات من داخل وخارج المنظمة؛ و(5) حلقة تحليل؛ و(6) كتابة التقرير؛ و(7) ثلاث حلقات عمل للتحقق والتعاون على وضع التوصيات.

للإجابة على أسئلة التقييم: استخدم التقييم نهجاً تشاركياً ومختلطاً، واستند إلى البيانات الأولية والثانوية. وشملت عملية التقييم: (1) مراجعة شاملة لـ 468 وثيقة (يدوياً وحاسوبياً)؛ و(2) استبياناً لجميع الموظفين تلقى 884 استجابة إضافة إلى 64 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين من موظفي اليونيسف لاستكشاف موضوعات تنظيمية وتشغيلية؛ و(3) دراسة مقارنة شملت ثلاث منظمات



الاستنتاجات

يجب على اليونيسف الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي تم تحقيقه على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال خطة العمل للنوع الاجتماعي الرابعة التي ركزت أكثر على تفعيل طموحات اليونيسف نحو التغيير في مجال المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك تطوير سردية أوضح تضع المساواة بين الجنسين أساساً في حقوق الأطفال وتفضل بوضوح التميز بالمقارنة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. ووجد التقييم أن تعريفي البرمجة صانعة التغيير في منظور النوع الاجتماعي والمساواة المساواة بين الجنسين غير متسقين عبر الوثائق التوجيهية المختلفة وبين الموظفين، مما يترك مجالاً للتفسير الشخصي ويعيق التنفيذ والحصول على دعم واسع النطاق. كما أفاد الموظفون عن نقص في التوجيهات العملية والتشغيلية حول كيفية تحقيق هذا المستوى من الطموح وتقديمه.

برامج اليونيسف في تقدم مطرد من حيث الوعي بالنوع الاجتماعي واهتمامها باحتياجات النساء والفتيات، على الرغم من أنه يمكن طبعاً القيام بالمزيد لتبني نهج تقاطعي لدعم النساء والفتيات بكل تنوعهن الكبير (مثلاً فئة الفتيات من ذوات الإعاقة). تعتبر اليونيسف فعالة في تقديم التدخلات التي تركز على قيادية وتمكين الشباب والفتيات اليافاعات بشكل خاص، ولكنها لا تزال أقل فعالية في النهج والبرمجة الصانعة للتغيير في منظور النوع الاجتماعي، وهذا يتطلب منا اتخاذ نهج مجتمعي لمنظور النوع الاجتماعي بشكل أكبر ومعالجة الأسباب الجذرية للتفاوت المبني على النوع الاجتماعي والعمل عبر النموذج الاجتماعي-البيئي. ويتطلب هذا أيضاً مراجعة الجهات التي تعمل اليونيسف معها وكيفية تعمل، خاصة فيما يتعلق بشراكات المنظمة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والشباب. ويمكن لليونيسف أيضاً الاستفادة بشكل أفضل من اتساع نطاق برامجها وموقعها العابر للقطاعات لمجالات الأهداف في الخطة الاستراتيجية لليونيسف، مما يتطلب تعزيز جهود تعميم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في العمل الإنساني.

وفقاً لنتائج التقييم، فإن اليونيسف تسير على الدرب الصحيح وقد وضعت رؤية جريئة للتحول المبني على النوع الاجتماعي داخل المنظمة، يدعمها قياديو المنظمة ومجموعة من موظفيها المتخصصين في النوع الاجتماعي المؤهلين والملتزمين للغاية. تم إحراز تقدم برمجي وعلى مستوى عناصر التمكين المؤسسية؛ كما توجد آليات مختلفة للمساءلة المبنية على النوع الاجتماعي من خلال أنظمة الرصد والتقييم، والمعايير، وهياكل النوع الاجتماعي (أي المتخصصين في النوع الاجتماعي والمنسقين المعنيين بالنوع الاجتماعي). ومع ذلك، فلا بد من بذل المزيد لترجمة هذه الطموحات إلى واقع ملموس من خلال بناء قدرات أكبر، وتعيين المسؤوليات، والمساءلة على مستوى الدولة والفرد؛ وتعزيز الهياكل المبنية على النوع الاجتماعي، ورصد وتنفيذ تدخلات صانعة للتغيير في منظور النوع الاجتماعي؛ فضلاً عن تحسين توزيع الموارد المالية. وقد خلص التقييم إلى أن المجالات البرمجية التي تتمتع بحصص أكبر من الموازنة فيها على ما يبدو نسب أقل من النفقات المخصصة للتغيير في منظور النوع الاجتماعي، مما يمثل فرصة ضائعة للاستفادة من مكانة اليونيسف وتحقيق نتائج على نطاق واسع.

اليونيسف هي مكان عمل أفضل للنساء الآن عما كانت عليه من قبل بفضل الجهود المبذولة لمعالجة التفاوت للنوع الاجتماعي في التوظيف وفي مكان العمل وتزايد عدد «نشاط النوع الاجتماعي». ومع ذلك، فلا يتم دوماً تطبيق تدابير ضمان المساواة كما ينبغي، ويجب القيام بالمزيد لضمان رفاه النساء في مكان العمل، بما في ذلك عبر منع وقوع الاستغلال الجنسي والإساءة والمضايقات الجنسية. إن توظيف موظفين شباب يهتمون بالمساواة بين الجنسين منح طاقة متجددة للمنظمة عبر استخدام سياسات النوع الاجتماعي وخطة العمل المبني على النوع الاجتماعي كنقطة تجمع وانطلاق. وهذا مشجع ويدعو للتفاؤل.

التوصيات

2 التوصية  تطوير خطة عمل رابعة متعلقة بالنوع الاجتماعي أوضح من حيث «كيفية» تنفيذها على جميع المستويات، وتنفيذ برامج لتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.	1 التوصية  تحديث رؤية المساواة بين الجنسين والإشارة إليها باستمرار وضمن التوافق بين خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي الرابعة وجميع أطر السياسات عبر جميع مجالات الأهداف وفي القطاع الإنساني أيضاً.
4 التوصية  مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات التوظيف والمساواة والرفاه في مكان العمل بما يتماشى مع رؤية اليونيسف للمساواة بين الجنسين.	3 التوصية  تدريب وتحفيز ومحاسبة الموظفين على إدماج النوع الاجتماعي في جميع القطاعات.